

## **فئات مهمشة داخل السعودية تعاني الفقر والعنصرية**

تزامنا مع مرور مناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، يبرز ملف التهميش الصريح الذي يتبعه النظام السعودي، في ظل تجاهل القوانين واحترام الحقوق.

وقال منظمة سند لحقوق الإنسان إن الكثير من فئات المجتمع السعودي من التمييز والتهميش والتضييق، حيث فئة البدون الأكثر تضررا من جريمة التهميش الحكومية الصريحة، إضافة إلى المعارضين ومعتقلين الرأي وأهاليهم.

ومن الحرمان من الحقوق والمعاشات والوظائف، إلى القيود والملاحقة والاعتقال، تقاسي الفئات المهمشة في المملكة سياسة محمد بن سلمان المجنفة بحق أبناء المملكة.

كما أن من أوجه العنصرية التي تسيطر على سلوك النظام الحالي، هو منع فئات المجتمع من المشاركة في القرارات المصيرية.

إذ تؤكد الأمم المتحدة على أن احتفالية هذا العام ترتكز على موضوع "أصوات" للعمل ضد العنصرية"، وخصوصاً إبراز أهمية تعزيز مشاركة الجمهور وتمثيله تمثيلاً هادفاً ومتيناً في جميع مجالات صنع القرار لمنع وقوع التمييز العنصري ومكافحته.

وفي ظل التهميش والبطش الحكومي، تستمرة معاشرة أبناء السعودية، لاسيما من الفئات المهمشة، بأبرزها ما يطلق عليهم البدون، في ظل سياسة الحرمان والعنصرية والتفرقة حال دون إنتهاء تلك المعاشرة الإنسانية.

وفي هذا السياق، صرّح أحد الناشطين من فئات البدون "عبد الله خليدي" بأن البدون يتعرضون للمضايقات الحكومية، قائلاً: احتجزتني الحكومة أكثر من مرة ولهذا غادرت السعودية.

وحمل خليدي حكام المملكة السابقين وال الحاليين مسؤولية تفاقم أزمة البدون؛ في ظل التجاهل الصريح لمعاناتهم واستمرار تهميشهم وحرمانهم من الحقوق، حيث يرى أن الحل الوحيد هو التجنيس الفوري للمستحقين وخاصة حملة الشهادات العليا من أبناء المملكة الأصليين.

من جانبه دعت منظمة سند الحقوقية الجهات المعنية للوقوف بوجه الحكومة السعودية لوقف التهميش الذي يحصل ضد أبناء البلد الذين سلبت حقوقهم المشروعة من التجنيس.

وبحسب المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان فإن قضية الأفراد المحروميين من الجنسية في المملكة لا تزال تراوح مكانها على الرغم من تقديم حكومة آل سعود مراراً وعدواً بحل مشكلتهم. وعلى الجانب الآخر، تستهدف المدافعين عن حقوق (البدون) بأنواع مختلفة من القمع والانتهاكات بهدف كم أصواتهم ومنع تداول المعاشرة.

مع بداية الموسم الدراسي في سبتمبر 2019، ظهرت معاشرة أطفال البدون في الحصول على حقهم الأساسي في التعليم، حيث انتشر عدد من مقاطع الفيديو لأطفال بعد طردتهم من المدرسة في أول يوم دراسي على خلفية عدم امتلاك أوراق ثبوتية ومنها فيديو الطفلة نوار العنزي. وفيما تم حل المشكلة سطحياً، فإن السعودية لا تزال تحرم فئة البدون من كثير من حقوقهم، ومن ذلك الحق الكامل في العمل والحق الكامل في التعليم العالي وغيرها، والتي كانت المنظمة الأوروبية قد وثقت عدداً منها في تقارير سابقة.

قضية الحرمان من الجنسية تداولها مقرّرون خامسون في الأمم المتحدة، حيث وجه كل من المقرر الخاص

المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخام المعنى بشؤون الأقليات، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، رسالة إلى الحكومة السعودية في فبراير 2019، أشارت إلى قضية كل من خاتم فرج آه ووالده ماجد فرج آه، الفلسطينيين. الرسالة أوضحت أنهما يحملان الجنسية الفلسطينية إلا أنهما يحكم الأمر الواقع باتا في عداد عديمي الجنسية. المقررeron أشاروا إلى أن الحق في في الجنسية معترف به ومحمي بموجب القانون الدولي.

تعاني فئات متعددة في المملكة جراء التطبيق العملي للقوانين التي تتعلق بالجنسية، وكذلك المتعلقة بالإقامة. وبشكل تقريري، تعتقد المنظمة أن عددهم قد يصل إلى ثلاثة ملايين، بين فئات بلا جنسية، وفئات لديها إقامات بأشكال متنوعة ولكنها تعاني من تعقيدات وصعوبات جمة.

ولدى نظام آل سعود السجل الحقوق الأسوأ على مستوى العالم في تهميش القبائل والتعسف بأبسط حقوقهم الأساسية في تعبير صارخ عن جرائم آل سعود وممارسته تمييز عنصري يخالف القوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.

ويتجاهل النظام السعودي سنوات من المطالبات المتكررة للقبائل المهمشة في المملكة والتي يبلغ عددها عشرات الآلاف الأفراد، وإنهاء الظلم الواقع عليهم وما يتعرضون له من انتهاكات تعسفية لحقوقهم.

ولطالما تحرك أعيان من قبائل "قططان" و"همدان" و"بني خالد" و"عنزة" عبر المنابر الحقوقية والإعلامية المتعددة أملاً في تحصيل حقوق البدو في المملكة وإيصال مناشدتهم، غير أن تلك المطالبات تقابل بتجاهل طالم من آل سعود.

ويتعاني البدون في المملكة من استمرار المماطلة الرسمية من آل سعود إزاء مطالبهم بحل ملفهم والاعتراف الرسمي بهم كحق أساسي لهم بعد ظلم يتعرضون له منذ عقود طويلة ويمارس بحقهم تمييز طالم يخالف كل المعايير الدينية والحقوقية.

وأقع تعسفي ظالم:

والبدون في المملكة يعيشون منذ عقود طويلة تحت واقع تعسفي طالم بحكم أن حياً لهم مجمدة وتفتقد إلى الخدمات الضرورية في مجالات الاستشفاء والتربية والزواج والمعاملات المالية وغير من أبسط الحقوق الأساسية التي يتم منحها للمواطن العادي في أي دولة تحترم حقوق الإنسان.

ويبلغ عدد البدون في المملكة أكثر من 150 ألف شخص، ورفع هؤلاء على مدار السنوات الماضية آلاف القضايا عبر جمعيات حقوقية للمطالبة بإنصافهم ورفع "الظلم" الواقع عليهم، لكن من دون استجابة جدية من السلطات بالمملكة.

ويتكون البدون من عدة قبائل نازحة، وهم من قبائل "عنزة" و"شمر" و"بني خالد" و"الأسعدة" من "عتبية" ينتشرون شمالي المملكة.

وهم مجموعات من قبائل عربية من البدو الرحّل يعيشون بين الحدود السعودية والعراقية والكويتية والسورية والأردنية، وبدأت معاناتهم عند وضع الحدود السياسية بين دول المنطقة.

كما يوجدون في جنوبى المملكة ومن هذه القبائل "آل كثير" و"المصعيين" وبعض قبائل "العواقل" و"النسبيين" و"خليفة" و"الكرب" و"همام" و"بالحارث" والبعض من قبائل "قطان" و"هدان".

وقد توجه ممثلون رسميون عن هؤلاء مراراً وتكراراً إلى سلطات آل سعود بشكل مباشر أو عبر منظمات حقوقية لإنهاء الظلم الواقع عليهم والاعتراف بهم كمواطنين رسميين، لكنهم ظلوا يقابلون بتهميش ووعود تحول إلى مماطلة امتدت عقوداً.

جيل كامل من الحرمان:

وفي صفوف البدون في المملكة جيلاً بأكمله يشعر أن الجنسية لم تعد ذات منفعة شخصية له إنما لأولاده وأحفاده، فهم ينتظرون منذ 35 عاماً ويتصاغرون سنوياً دون أن يحصلوا على أبسط حقوقهم.

ويرزح "البدون" في المملكة تحت ظروف إنسانية واقتصادية واجتماعية صعبة للغاية؛ إذ يعانون من المعاملات القانونية غير الملائمة وتنتفقاً على أوضاعهم في ظل الواقع المرير؛ بحيث يزداد معدل الحالات

الإنسانية الصعبة، سواء بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن، وجميعها حالات تتطلب تدخلاً عاجلاً من الدولة لتعديل أوضاعها.

وقال شيخ من قبيلة السبعة من عنزة السعودية: "بالنسبة لمن لا يحملون جنسية (البدون) من القبائل النازحة يمكن القول إن حال هؤلاء لا يسر؛ فأبناؤهم لا يعالجون في المستشفيات، وتعليمهم يواجه مصاعب، ولا يجدون فرصة للحصول على الوظائف؛ ما يجعلهم عالة على المجتمع".

وأوضح أنه حتى الذين تم تجنيسهم خضعوا لل المادة (9) التي تنص على عدم حصول أبنائهم على وظائف عسكرية أو رسمية، ولا يحق لهم الالتحاق بالتعليم، كما لا حق لهم في العلاج، وحتى المصادر لا تتعاون معهم بتاتاً.

أقسام متعددة جميعها تعاوني:

وينقسم البدون إلى ثلاثة أقسام: الأول "بلوش البريمي" وهم سكان منطقة البريمي الحدودية بين السعودية وعمان، والثاني: الجاليات الإسلامية من آسيا التي استوطنت مكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف وجدة كالبخارية، والتركستان، والبرماوية والإندونيسية، أما الثالث: فالجاليات العربية والأفريقية التي استوطنت بعد أداء العمرة والحج.

ولا يملك البدون خياراً آخر للحصول على الجنسية في أماكن أخرى من العالم، ولم ينجح النظام السعودي في الوصول إلى حل ناجع لمشكلتهم.

وأخذ نظام آل سعود تعهدات على البدون لتقديم وثائق تثبت أصولهم، حتى العام 2020، ما يثير المخاوف من احتمالية ممارسة خيارات أكثر قسوة عليهم، أو ترحيلهم من البلاد التي هي في الأصل بلادهم تماماً.

ويعبّر البدون من البطالة، وتواجه بناهن العنوسه ولا خيار أما مهن سوى الزواج العرفي بسبب استحالة الحصول على صك زواج لعدم وجود الرقم الآلي.

وعلى الرغم من أن نظام آل سعود استصدر بطاقات سوداء لهم فإن هذه البطاقات لا تعرف بأنهم من سكان

الجزيرة الأهلية، وإنما تعتبرهم بدواً نازحين من الدول العربية المجاورة.

كما أن حملة البطاقات السوداء من البدون لا يحصلون بسهولة على جواز سفر للعلاج أو الدراسة في الخارج، لكن السلطات تمنح البعض تذكرة مرور مدتها ستة أشهر لسفرة واحدة، كما لا يستطيعون الذهاب لأي دولة خليجية، والتجدد يستغرق أشهراً ويشمل الجميع كباراً وصغاراً إناثاً وذكوراً.

وحملة البطاقة السوداء ليس بإمكانهم تسجيل أكثر من سيارة باسمهم أو تملك عقار، منزلًا<sup>٦</sup> كان أم أرضاً<sup>٧</sup>، كما أن بعضهم يواجه صعوبات في دفن موتاهم، فقد منحتهم السلطات السعودية هذه البطاقات على أساس فترة زمنية مؤقتة لكن المؤقت أصبح دائمًا<sup>٨</sup>.

كما أن بعضهم يواجه صعوبات في دفن موتاهم، ولا يحق لهم فتح حساب بنكي وإصدار شرائح اتصالات خلوية فقد منحتهم السلطات السعودية هذه البطاقات على أساس فترة زمنية مؤقتة لكن المؤقت أصبح دائمًا.

## ممنوعون حتى من التنقل:

والبدون محرومون من التنقل بين المدن بدون هوية وأغلبهم في السعودية لا يمكنهم ركوب طائرة أو الحصول على رخصة قيادة ولا يسمح للبدون في المملكة بالزواج فهناك 10 آلاف حالة زيجات مخالفة تمت بدون توثيق حتى عام 2014م.

وتوجد غالبية البدون في أحياء النطيم والنسيم والجنازير في الرياض، وفي حفر الباطن والمنطقة الشمالية من رفقاء وعرعر إلى القرىات والجوف.

ومشكلة البدون في المملكة مشكلة تراكمية، وتعد من المشاكل القديمة منذ أكثر من 60 عاماً وامتنعت السلطات السعودية حتى الان عن الوفاء بتعهاداتها فيما يتعلق بتوفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم المجاني وفرص العمل لهم.

وصنفت حقوق الإنسان البدون إلى فئات خمس الفئة الأولى: هناك أعداد من أفراد البدون سُبْت منهم هوياتهم وفقاً لبلاغات تفيد بـعدم نظامية حصولهم على الهوية الوطنية الرسمية السعودية، على رغم أن

أغلبهم يملكون أوراقاً تثبت أنهم سعوديون الأصل والمولد والمنشأ ، بشهادة شيوخ قبائلهم كونهم من أصول سعودية.

الفئة الثانية: أشخاص من البدو سبب هوبياتهم ولم ترد لهم عند تقديمهم إلى اللجنة المركزية لحفظ النفوس (السجل المدني - أو وكالة الأحوال المدنية بالرياض) لتصحيح بيانات هوبياتهم، لأسباب تعود لعدم ثبوت انتسابهم القبلي السعودي، على الرغم أنهم يملكون وثائق تفيد بانتسابهم لأحد القبائل السعودية.

الفئة الثالثة: هم الحلفاء الذين صدرت لهم بطاقة الخمسة أعوام ولم يمنحوا الجنسية ، على رغم وجود قرار ملكي صادر عام 2001 ، والقاضي بمنح الجنسية السعودية لكل من يحمل بطاقة الخمسة أعوام وأسرته وهو ينتمي إلى إحدى القبائل السعودية .

الفئة الرابعة: التي قدمت للسعودية لأداء فريضة الحج أو العمرمة أو عبر الحدود من الدول العربية ومكثوا بطرق غير قانونية ويحملون الجنسية الأم لبلادهم ولكنهم يقومون بإخفائهم وعدم ترحيلهم موطنهم الأصلي.

والفئة الخامسة: هم أشخاص صدرت لهم موافقة للحصول على بطاقات الهوية الوطنية وينتظرون إلى الآن انتهاء الإجراءات الإدارية والتي لم تنته بعد، ونتج عنها وجود عدد كبير من الأشخاص الذين لا يملكون هوية وطنية أو إثباتات شخصية أو أوراق ثبوتية مما تسبب في اهدار حقوقهم.

تعمد التهميش الرسمي:

والعقدة في ملف البدو تكمن في الجهات التنفيذية الدنيا، وانها تعمل بشكل بطيء وبدون وضع سقف زمني للإنجاز مما يساهم في تعقيد المشكلة وحرمان هؤلاء الأشخاص من معظم حقوقهم ، وخاصة في وقتنا الحالي الذي يعتمد على رقم السجل المدني أو رقم الإقامة .

وان تفاقم مشكلة فئة البدو وتحديداً من لا يحمل أوراقاً ثبوتية منهم أو من أوقفت سجلاتهم المدنية، قد تزيد الأمر سوءاً لهؤلاء الأشخاص لعدم حملهم ما يثبت هوبيتهم، مما يعرضهم للإبعاد أو الإيقاف في ظل

عدم وجود بلد يستقبلهم بهذا الوضع. ولابد من إيجاد حلول عاجلة، والتي من بينها (إعادة سجل من كان له سجل ، وتجديد من انتهت بطاقةه أو جوازه، ومنح من لا يحمل منهم أوراقا ثبوتية أو بطاقة تبين حالته) .

وسبق أن طالبت منظمات حقوقية دولية في عشرات المناسبات آل سعود بضرورة إنصاف البدون وتخلصهم من واقعهم كمعدومي جنسية عبر الاعتراف الرسمي بهم كحق أساسي لهم بعد ظلم يتعرضون له منذ عقود طويلة.

وتؤكد المنظمات الحقوقية أن الأقلية القليلة من فئة البدون الذين حصلوا على الجنسية السعودية حُرموا من الوظائف العسكرية والرسمية، ومن معظم الحقوق التي يحصل عليها المواطن.